



ندوة "أمن الطاقة في مصر: بين الواقع والتحديات"

إعداد/ مهندس محمد عطيه

أمين سر وحدة السياسات الإنتاجية واللوجستية بحزب العدل سبتمبر 2024

المقدمة

يعد أمن الطاقة إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مصر ومع التغيرات السريعة التي يشهدها قطاع الطاقة عالميا، والتحديات المتزايدة التي تواجه مصر في هذا المجال، أصبح من الضروري مناقشة هذا الموضوع بعمق للوصول إلى حلول مبتكرة تسهم في تجاوز هذه التحديات واستغلال الفرص المتاحة لتأمين احتياجات البلاد من الطاقة على المديين القريب والبعيد.

وانطلاقا من إيمان حزب العدل بأهمية ملف الطاقة كقضية محورية تمس مختلف جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قام حزب العدل بعقد ندوة بعنوان "أمن الطاقة في مصر: بين الواقع والتحديات". تهدف الندوة إلى فتح حوار شامل يجمع الخبراء، والسياسيين، وأصحاب المصلحة لمناقشة أبرز التحديات والحلول الممكنة. كما يسعى الحزب إلى تحويل مخرجات الندوة إلى أدوات رقابية في مجلسي النواب والشيوخ، من خلال اقتراح سياسات بديلة وحلول عملية، تسهم في تعزيز أمن الطاقة في مصر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة.

خلال الندوة تم تسليط الضوء على الوضع الحالي والتحديات التي تواجه قطاع الطاقة في مصر، بالإضافة إلى استكشاف الفرص المستقبلية وتقديم توصيات لتعزيز أمن الطاقة وتحقيق الاستدامة



أنشطة الحزب في ملف الطاقة

استطاع حزب العدل القيام بدوره المحوري في توصيل رؤية الطبقة المتوسطة، حيث قام قيادات الحزب وأعضاؤه بتقديم مقترحات وسياسات في القطاعات كلها، وتم طرح بعضها من قبل قيادات الحزب على مستوى مجلس النواب والشيوخ للوصول لحلول تحسن جودة حياة المواطن المصري.

لعل أبرز أهم أنشطة الحزب في ملف الطاقة كانت كالآتي:

- 1. المشاركة في الحوار الوطني بمقترح لتوطين صناعة الهيدروجين الأخضر وأبرز ما طُرِح إطلاق منصة رقمية للفرص الاستثمارية في تلك الصناعة وسرعة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين الأخضر، والتي يجب أن تشتمل على الأسس والأهداف التي تحدد السياسات والأطر التنظيمية لتنفيذ مشروعات الهيدروجين الأخضر.
 - 2. تقديم أوراق سياسات لمعظم الملفات الخاصة بالطاقة مثل حلول لبرنامج ترشيد الكهرباء ورقمنة منظومة الكهرباء ودمجها بالذكاء الاصطناعي وغيرها.
- 3. ·متابعة ملف الطاقة بشكل دوري والتعليق عليه بمقترحات وحلول بديلة على مستوى الاتفاقيات الخاصة بالقطاع، عمليات إعادة التسعير للوقود والكهرباء، وانقطاع الكهرباء والمشروعات المترتبة عليها، ومشروعات الطاقة المتجددة وغيرهم.
- 4. تقديم رؤية شاملة للحكومة الجديدة تضم حلول إستراتيجية لجميع الوزراء الجدد في القطاعات الاستراتيجية الهامة التي تمس حياة المواطن، وكان أبرزهم قطاع الطاقة، حيث قدم الحزب ورقة تخاطب وزير البترول تضم حلولاً لمعظم التحديات أبرزهم البحث والتنقيب والاستكشاف لمكامن الغاز الطبيعي وتطوير معامل التكرير الحكومية ودراسة فرص تكاملها مع الصناعات البتروكيماوية والترويج للاستثمار في قطاع البترول المصرى.



أهداف الندوة

- 1. تقييم الوضع الحالي لمزيج الطاقة في مصر
- 2. استكشاف الفرص المتاحة في قطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر
- 3. مناقشة التحديات التنفيذية، والتشريعية، والبيئية التي تواجه قطاع الطاقة
- 4. تحليل التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لاستمرار الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية
 - 5. مناقشة الحلول الاستراتيجية لتحقيق الاستدامة في الطاقة





المتحدثين:

- المهندس أيمن هيبة رئيس شعبة الطاقة المستدامة بالغرفة التجارية بالقاهرة -مدير قطاع الطاقة المتجددة بشركة ElM، المدير التنفيذي لجمعية تنمية الطاقة (سيدا).
- د. حسين أباظة مستشار دولي للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، ومدير برنامج الاقتصاد والتجارة الدولية بمنظمة الأمم المتحدة للبيئة سابقًا.
- النائبة نهى زكي -عضو مجلس الشيوخ وأمين سر لجنة الطاقة والبيئة
 بالمجلس -عضو تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين.
- المهندس علي حبيب المدير التنفيذي شركة إنيرجيتكس المحدودة -زميل
 باحث في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.



إمكانات مصر في مجال الطاقة المتجددة

تمتلك مصر جميع الموارد التي تؤهلها لتحقيق هدف أن تصبح 42% من مزيج الطاقة مصدره الطاقة المتجددة بحلول عام 2035، ومع ذلك يجب على الدولة طرح حزمة من الحوافز والسياسات التي تحفز الاستثمار المحلى والأجنبي في مشروعات الطاقة المتجددة.

التوترات الجيوسياسية والتضخم العالمي

أدت التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وعلى المستوى العالمي إلى حدوث تضخم أثر سلبًا على مسار التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، مما يتطلب تخطيطًا اقتصاديًا دقيقًا لمواجهة هذه التحديات.

التحول للاقتصاد الأخضر

التحول للاقتصاد الأخضر هو الحل الأمثل لتحقيق الاستدامة على المدى الطويل. يمكن لمصر أن تستفيد من اتباع النموذج الأمريكي في التعامل مع التضخم، حيث وُجِّهَت الاستثمارات نحو الطاقة الشمسية والمتجددة، مما أدى إلى انخفاض تكلفة الطاقة وزيادة رضا الفئات الأكثر استحقاقاً.



تصدير الهيدروجين الأخضر يحتاج لبنية تحتية

يتطلب التوسع في صناعة الهيدروجين الأخضر استثمارات هائلة في البنية التحتية، خاصة في إنشاء خطوط الأنابيب اللازمة للتصدير. يجب أن يتم عمل دراسة اقتصادية جيدة وجذب استثمارات هائلة لتحقيق الاستدامة طويلة الأجل في قطاع الطاقة وتحقيق جدوى اقتصادية.

فرص مصر الهائلة من توريد الهيدروجين الأخضر كوقود للسفن

تمتلك مصر فرصة كبيرة لتحقيق مكاسب ضخمة من خلال توفير الهيدروجين الأخضر كوقود للسفن العابرة من قناة السويس، بما يتماشى مع هدف المنظمة البحرية الدولية (IMO) التي تسعى لأن يصبح 50% من وقود السفن مصدره الوقود الأخضر بحلول عام 2050.

استخدام المياه في إنتاج الهيدروجين

دخول المياه في صناعة الهيدروجين لا يشكل أزمة كبيرة، حيث تمثل المياه حوالي 1% فقط من عملية الإنتاج، ويمكن الحصول عليها من محطات التحلية.



توطين تصنيع الخلايا الشمسية

إنشاء وتشكيل المجلس الوطني لتوطين تصنيع الخلايا الشمسية يمثل خطوة إيجابية نحو تطوير صناعة الطاقة المتجددة. ومع ذلك، هناك حاجة إلى دمج المصنعين، الخبراء، والقطاع الخاص، كما يجب أن يشمل المجلس جميع مدخلات إنتاج الطاقة المتجددة، وليس فقط الطاقة الشمسية.

يجب على الدولة فتح منصات حوار مع المصنعين لمعرفة التحديات التي يواجهونها، وطرح سياسات وحوافز تساهم في استمرارية أعمالهم وتوطين هذه الصناعة الحيوية.

صناعة الألواح الشمسية تتكون من عدة مراحل، ويجب على مصر العمل على دراسة للأسواق الأخرى لتحديد مدخلات الإنتاج التي ستحقق عائداً اقتصادياً من توطينها وطرح حوافز وتسهيلات للمدخلات الأخرى التي يجب استيرادها نظرا لتكلفة إنتاجها غير المناسبة لتعزيز القيمة المضافة لتوطين الصناعة المحلية.

تحرير سوق الكهرباء

تحرير سوق الكهرباء على غرار سوق الاتصالات سيساهم في تخفيف العبء على الدولة، كما سيؤدى إلى تقديم خدمات أفضل للمواطنين بأسعار مناسبة.

في حالة تحرير سوق الكهرباء يجب إلزام مشغلي الخدمة بطرح أسعار الكهرباء بأسعار تناسب كافة الفئات خاصة الأكثر اِحْتِياجاً.



